مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
University of Anbar Journal for Humanities
P. ISSN: 1995-8463 E.ISSN: 2706-6673
المجلد ١٨– العدد ٢ – حزيران ٢٠٢١ | Volume 18– Issue 2– June 2021

التطور الصناعي في المملكة العربية السعودية ١٩٨١–١٩٩٥

الباحث علي احمد مهنا أ.د. احمد صالح خليفة
جامعة الأنبار – كلية الآداب
art.ahm59ed@uoanbar.edu.iq

DOI
10.37653/juah.2021.171400

تم الاستلام: ٢٠٢٠/٧/٨
قبل للنشر: ٢٠٢٠/١٠/٦
تم النشر: ٢٠٢١/٦/١

الكلمات المفتاحية
العربية السعودية
الصناعة
الاقتصاد

الملخص:
تعد الصناعة أحد القطاعات الحيوية التي يرتكز عليها اقتصاد المملكة العربية السعودية، وتشمل الصناعات المتعلِّقة بإنتاج النفط وتكريره، والبتروكيماويات، والمعادن، والصناعات الحربية، إضافةً إلى الإسمنت، والبناء، والمعدات، والصناعات الغذائية، وغيرها. بدأت الصناعة في السعودية مع توالي الاكتشافات النفطية في ثلاثينات القرن العشرين الميلادي، وكانت قبل ذلك مقتصرة على الحرف التقليدية والصناعات اليدوية. وشهد عهد الملك فهد بن عبد العزيز تطوراً صناعياً كبيراً على اثر الخطط الخمسية التي وضعت من قبل وزارة التخطيط السعودية.

Industrial development in the Kingdom of Saudi Arabia 1981-1995

Researcher Ali A. Mahanna Prof.Dr. Ahmed S. Khalifa
University Of Anbar- College of Arts

Abstract:
Industry is one of the vital sectors on which the economy of the Kingdom of Saudi Arabia is based. It includes industries related to oil production and refining, petrochemicals, minerals and war industries, in addition to cement, construction, equipment, and food industries, among others. Industry in Saudi Arabia began with the succession of oil discoveries in the thirties of the twentieth century AD, and the establishment of Aramco, and before that it was limited to traditional crafts and handicrafts. The era of King Fahd bin Abdulaziz witnessed a major industrial development, as a result of the five-year plans developed by the Saudi Ministry of Planning.
.

Submitted: 08/07/2020
Accepted: 06/10/2020
Published: 01/06/2021

Keywords:
Saudi Arabia
Industry
Economy.

©Authors, 2021, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة

تعد المملكة العربية السعودية حديثة العهد بالصناعة فقد اعتمدت في الماضي بصورة اساسية على التجارة والزراعة والرعي وبعض الصناعات التقليدية البسيطة وتغير الوضع بعد ازدياد عائدات النفط والتخطيط لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وقامت المملكة بتنفيذ العديد من المشاريع من المشاريع الصناعية وتشجيع القطاع الخاص لإنشاء المصانع تحقيقاً لأهداف التنمية الاقتصادية بعيدة المدى لتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط، فقامت الحكومة السعودية بوضع سياسة واضحة المعالم لتحقيق التنمية الصناعية وذلك من خلال القيام بمشاريع صناعية ضخمة فضلا عن تشجيع القطاع الخاص من اجل الدخول في الميدان الصناعي.

التطور الصناعي في المملكة العربية السعودية ١٩٨١-١٩٩٥

نال القطاع الصناعي اهتماماً كبيراً من الحكومة السعودية، اذ حرصت على توفير المستلزمات الاساسية التي تهتم في تنمية وتطوير ذلك القطاع لذلك انشأت الهيئة الملكية في جبيل وينبع لتتولى ادارة المدن الصناعية، وبلغت مساحة مدينة جبيل الصناعية (١٠٣٠كم٢) وعدد سكانها (١٠٠) الف نسمة تضم (١٣٣) مصنعاً منها (١٧) مصنعاً للصناعات الاساسية[١]، اما مدينة ينبع الصناعية فبلغت مساحتها (١٨٥ كم٢) وتضم اكثر من (٥٠) مصنعاً للصناعات التحويلية والمساندة والخفيفة وعدد سكانها (١٠٤) الف نسمة[٢].

ارسى الملك فهد القاعدة الاساسية في مجمع الجبل الصناعي، اذ تقرر انشاء اكثر من ٩٠٠ مؤسسة صناعية كبيرة ومتوسطة لإنتاج الفولاذ والالمنيوم والاسمدة واللدائن وغيرها، كما تم انشاء مصنع للحديد والصلب في مدينة الجبيل الصناعية وبدأ تشغيله عام ١٩٨٢[٣].

عملت وزارة الصناعة عام ١٩٨٢ على توسيع وتنمية وتنويع القاعدة الانتاجية من خلال دعم القطاع الصناعي الخاص واخذ زمام المبادرة في التخطيط والتنفيذ لبعض المشاريع الصناعية التي لم يكن بإمكان القطاع الخاص القيام بها، وكذلك تم انشاء الشركة السعودية الصناعية الاساسية عام ١٩٨٢ وارتفع عدد المصانع الى (١٥١١) مصنع مقارنة بـ (٤٧٩) مصنعا عام ١٩٧٥[٤].

سعت المملكة العربية السعودية الى تقليل الاعتماد على الاستيراد لذا قامت الحكومة السعودية لتشجيع الصناعات الوطنية مثل الحديد والصلب ومشتقات النفط الكيمياوية والبتروكيمياوية[٥].

اخذت التنمية الصناعية تسير وفق خطط ثابتة وواضحة منطلقة من استراتيجية الصناعة القائمة على مبادئ واسس واضحة المعالم، اذ كانت حصة الصناعات البتروكيمياوية (٢٢%) من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية وصناعة التكرير (٤٠%) والصناعات الاخرى والمتمثلة بصناعة الاسمنت ومواد البناء والمنتجات الهندسية وغيرها بنسبة (٣٨%) فضلا عن استيعاب القطاع الصناعي حوالي (٦.٤%) من مجموع العمالة الوطنية، ومن اجل تثبيت دعائم القاعدة الصناعية فقد تحددت الاهداف العامة للنسبة الصناعية[٦]:

١- تحقيق الحد الاقصى من التصنيع القائم على استعمال المواد الاولية المتوفرة محلياً.
٢- تشجيع الصناعات ذات الجدوى الاقتصادية سعياً نحو تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي.
٣- تشجيع الصناعات التصديرية ذات الميزة النسبية وتوفير الوسائل اللازمة لذلك.
٤- تحقيق التكامل والترابط بين النشاطات في القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الاخرى.
٥- ومع تزايد موارد النفط بدأت ملامح القطاع الصناعي تسير نحو التطور نتيجة لارتفاع الطلب بصورة كبيرة على السلع والخدمات مما ساعد بدوره على زيادة الاستثمارات الصناعية ولاسيما في انتاج مواد البناء والمواد الغذائية.

واصل قطاع الصناعة نموه المطرد بفضل ما قدمته الحكومة السعودية من دعم من اجل النهوض بالصناعات الوطنية وتشكيل قاعدة من الصناعات الاساسية والتحويلية تكون قادرة على منافسة الصناعة الخارجية في الاسواق. بلغ عدد التراخيص الصناعية حتى نهاية عام ١٩٨٢ نحو (٢٦٨٩) ترخيصاً بتمويل اجمالي بلغ (١١٢٢٧٦.٥) مليون ريال منها (١٥١١) مصنعاً منتجاً و (٥١٤) مصنعاً تحت التنفيذ كذلك منحت وزارة الصناعة (٢٤٦) ترخيصاً بتمويل بلغ (١٣٢٦٣.٩) مليون ريال دخل منها (٥٥) مصنعاً مرحلة الانتاج[٧].

قام الهيكل الصناعي في المملكة العربية السعودية على دعامتين الاولى: قطاع الصناعات الاساسية المستمدة الى المواد الهيدروكربونية، والثانية: قطاع النشاطات

الاقتصادية والتحويلية وتشمل قاعدة الانتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية في القطاعات الاتية[٨]:

أ- المشروعات التي تتولى الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) اقامتها وتشغيلها والتي تمثل معظمها الصناعات الهيدروكربونية تليها صناعة المعادن الثقيلة وهي تتميز بكثافة راس المال والاستهلاك المكثف للطاقة واستعمالها للمواد الاولية الناتجة من تكرير الزيت ومعالجة الغاز.

ب- الصناعة التي مثلها القطاع الخاص والمرخصة من وزارة الصناعة وتدعم من الحكومة السعودية، وتلك الصناعة تمثل الحوافز التشجيعية مثل تأجير الاراضي في المدن الصناعية بأسعار رمزية وتوفير الطاقة بأسعار مناسبة وتقديم القروض لها من صندوق التنمية الصناعي السعودي وحمايتها، اذ توفرت فيها الشروط المناسبة.

ج- الصناعات الصغيرة (الورش) التي تقوم بأعمال الاصلاح وانتاج السلع على نطاق صغير وترخص لها البلديات المحلية، ويمول اصحاب المصانع تلك الصناعات ويقوم مصرف التسليف السعودي بتقديم بعض القروض.

قدر معدل التوسع والنمو في قطاع الصناعة بمقدار (١٥.٥%) وعد صندوق التنمية الصناعية السعودي المصدر الرئيس لتمويل المشاريع الصناعية، اذ مارس دوراً فعالاً في توسيع القاعدة الصناعية في المملكة، فقدم مساعدات مالية لعدد كبير من المشاريع الصناعية منها مصانع المنتجات الغذائية والمشروبات وصناعة المنسوجات والملابس والمواد الكيميائية، اذ وافق الصندوق على (٨٨) قرضاً صناعياً بلغت قيمتها (١٠٤) بليون ريال[٩]، الامر الذي ادى الى زيادة عدد المصانع وتطورها ومنها مصانع منتجات المعادن بانواعها ومنتجات المطاط واللدائن ومصانع المنتجات الغذائية[١٠].

عد التطور الذي حققه قطاع الصناعة من نجاح، فرصة للمستثمرين الاجانب الذين ابدوا رغبتهم في المشاركة بالمشاريع الصناعية، فبلغ عدد المشاريع التي ساهم فيها الرأسمال الاجنبي (٥١٨) مشروع بتمويل اجمالي بلغ (٦٨.٩) بليون ريال، وكان الرأسمال الاجنبي بلغ (٣٢.٦) بليون ريال اي بنسبة (٤٧%) من المبلغ الاجمالي وتشمل تلك المشاريع على (٣٤٨) مصنع ومنتج و(٨٢) مصنع تحت التنفيذ و(٨٨) ترخيص[١١].

كان للقروض الصناعية دور كبير في دعم وتشجيع الصناعات في المملكة العربية السعودية، وشملت قروض صندوق التنمية الصناعي بجميع مجالات النشاطات الصناعية، اذ بلغت قيمة ما منحه الصندوق لقطاع الصناعة من قروض خلال عام ١٩٨٣ حوالي (٨٧٨.١) مليون ريال[١٢].

قامت الحكومة السعودية بتشجيع المواطنين على شراء المنتجات الوطنية داخل المملكة العربية السعودية بعدة طرق اهمها[١٣]:

١- اعطاء الافضلية للمنتجات الوطنية في المشتريات الحكومة عن مثيلتها الاجنبية.

٢- القيام بحملات الترويج لشراء المنتجات السعودية خلال تشجيع الصناعة الوطنية.

٣- اقامة المعارض التي نظمها القطاع الخاص.

٤- عقد عدد من اللقاءات الموسعة بين المسؤولين في الدولة ورجال الصناعة في القطاع الخاص من اجل التبادل في الرأي والمشورة والتنسيق مع رجال الاعمال لتعزيز وسائل النمو الصناعي وكذلك البدء في الاعلان عن المنتجات الوطنية في التلفزيون السعودي.

توزعت الصناعات حسب المناطق الرئيسة، فكانت نسبة (٥٠.٧%) من المؤسسات الصناعية تتركز في المنطقة العربية ويليها المنطقة الوسطة بنسبة (٢٨.٩%) والمنطقة الشرقية بنسبة (١٨.٧%) ومن ثم تتوزع النسب الباقية على المناطق الاخرى وتوزعت تلك المؤسسات بين عدد من الصناعات، جاءت المواد الغذائية والمرطبات في مقدمتها (٧٧) مؤسسة ومن ثم المنتجات التعدينية (٦٦) مؤسسة، والالات (٦٢) مؤسسة والورق والمنتجات الطباعية (٣٣) مؤسسة، والخشب (٢٩) مؤسسة، والمؤسسات الكيمياوية والبتروكيمياوية (١٥) مؤسسة، والمنسوجات والجلود (٧) مؤسسات، والحديد والصلب (٤٠) مؤسسة[١٤].

- اهم الصناعات في المملكة العربية السعودية:

١- **صناعات الاسمدة:** شهدت صناعة الاسمدة في المملكة العربية السعودية تطوراً كبيرا بعد ان بدأت شركة الجبيل للاسمدة التابعة لمجموعة شركات (سماك) الانتاج فارتفع انتاج المملكة عام ١٩٨٢ من اليوريا الى (٥٩٥) الف طن بزيادة نسبتها (١٧١%) عن عام ١٩٨٢، وفي عام ١٩٨٤ وصل الانتاج الى حوالي (٨١٥) الف طن من اليوريا، كما انتجت شركة الاسمدة العربية السعودية (سافكو) فضلا عن اليوريا كلاً من الامونيا والكبريت وحامض الكبريت، وبلعت كمية انتاجها لتلك المواد خلال عام ١٩٨٣ حوالي (٢٥٦) الف طن[١٥].

٢- **صناعة الاسمنت:** تطورت صناعة الاسمنت في المملكة العربية السعودية تطوراً سريعا مع ازدياد حركة البناء والتشييد، فبلغت الطاقة الانتاجية لمصانع الاسمنت حتى عام ١٩٨٤ حوالي (٧.٥) مليون طن سنوياً وتوقعت التقديرات السعودية ارتفاعها الى (١٣.٣) مليون طن سنوياً بعد تشغيل المشاريع قيد الانشاء[١٦]. والجدول الاتي يبين انتج الاسمنت في المملكة العربية السعودية ١٩٨٢-١٩٩٥.

جدول رقم (١) بين لنا انتاج الاسمنت بالطن لشركات الاسمنت في المملكة العربية السعودية

الشركة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
اسمنت اليمامة	١٦٧٦٤٩٤	١٨٥٥٧٥٦	١٨١٥٤٠٥	١٢٤٤٧٨٨	١٨٤٩٥٤٤	١١٣٤٩٠٥	١٥٧٣٨٩٠
الاسمنت العربية السعودية	١٣٣١٠٩٠	١٣٠١٤٦٩	١٣٠٢٦١٩	١٤٧٩١٨٣	١٣٦٠٠٠٠	١٢٣٠٢١٤	١١٧٧٠٩٨
اسمنت العربية	٥٨٢٤٩٩	٥٩٨٠٢١	٥٠٣٦٨٨	٩٠١٠٠٠	٧٧٦٠٠٠	١١٨١٠١٧	١٧٣٠٥٥٦
اسمنت ينبع	٨٥٩٨٣١	٩٦١٨٣٠	٩٧٠٠٠٠	١٤٧٨٠٠٠	١٣٠٢٠٠٠	١١٩٤٣٨٢	١٣٨٣٦٩٧
اسمنت القصيم	٥٨٢٤٩٩	٥٦٨٧٤٢	٥١٣٥٥٩	٤٩١٧٢٠	٥٩٦٠٠٠	٤٩٣٠٠٠	٧٨٣٠٠٠
اسمنت السعودي البحريني	١١٣١٥٧٨	١٥٧٧٥٦١	٩٩٧٢٩٦	١٩٧٧٦٠١	١٨٠٠٠٠٠	١٢٠٣٠٠٠	١٣٩٥٠٠٠
اسمنت المنطقة الجنوبية	٩٢٦٣٧٣	١٤٠١٦٥٠	١٤٠١٦٥٠	١٤١٩٠٠٠	١٧٨٠٠٠٠	١٢١٠٤١٠	١٧١٧٧٠٣
اسمنت السعودي الكويتي	–	–	–	٨٦٢٦٠٥	١١٧٠٠٠٠	١٠٢٩٤٥٩	١٠٩٤٠١٩
المجموع	٧٠٩٠٣٥٤	٨٢٦٥٠٢٩	٧٥٠٤٢١٧	٩٨٥٣٨٩٧	١٠٦٣٣٥٤٤	٨٦٧٦٣٨٧	١٠٨٥٤٩٦٣

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الاحصاءات من التقارير السنوية.

١٩٨٩	٢٠٨٠٣٢٥	١١٥٤٥١٧	١٦٧٣٧٤٠	١٤٤٦٤٤٨	٧٥٠٠٠٠	١٥٠٧٠٠٠	١٦٨٨٤٦٤	١١٥٧٥٠١	١١٤٥٧٩٩٥
١٩٩٠	٢٠٦٥٠٨٢	١١٥٠٠٦٧	١٣٥١٦٤٠	١٢٥٣٣٣٠	١١٢٩٥١٩	١٨٥٣٥٤٣	١٧٧٢٤٠١	١٥٣٥٥٥٩	١٢١١١٤١
١٩٩١	١٩٢٣٠٦٨	١١٣٩٢٣٦	١١٧٤٣٧٦	١٤٠٤٠٠٠	١٠٩١٩٢	١٤٦١٢٤٠	١٧٢٥٤٩١	١٤٥٣٦٧٧	
١٩٩٢	٢٩٠٥٦٥٤	٣٤٣٠٠٢٥	١٤٦٩٨٣٨	١٥٦٨٥٢٣	١١٨٨٣٨٣	٢٥١٥٠٣٧	٢٢٢٤٤٩١	١٥٣٠١٩٥١	
١٩٩٣	٢٩٣٨١٦٦	٢٧٤٤٦٠٤	١٦٠٥٥٨٣	١٦٩٥٠٨٥	١٢٨٦٨٨٨	٢٥٣٩٦٨٠	٢٧٥٧٦١٦	٢٩٠٤١٢٦	
١٩٩٤	٢٩٧٥٦٣٨	٣٨٩٧٨٨٥	١٦٦١٩٢٤	١٧٢٢٨٥٩	١٢٤٧٤٤٤	٢٥٩١٣٣٦	٢٩١٦٣٦٤	٨٩٨٣٢١	
١٩٩٥	٢٩٦٦٠٢	٣٢٧٤١٦	١٨١٣٠١	١٥٦٢١٨	١٢٨٧١٠	٢٦٢٣١٨	٢٢٤٠٠٩	١٢٤٥٧٨	

كما طرأت توسعة جوهرية على الصناعات التحويلية للقطاعين العام والخاص، فازدادت عدد المصانع المرخصة بمعدل نمو سنوي قدره (٢١.٣٥%)، اذ ارتفع من (٢٠٧) مصنع عام ١٩٧٠ الى (٣٢٥٢) مصنع عام ١٩٨٤، وقدر اجمالي رأسمال المصانع المرخصة حتى نهاية عام ١٩٨٤ اكثر من (١٢٩) بليون ريال عمل بها (١٩٠) الف عامل[١٧].

زاد عدد المصانع العامة بمعدل سنوي (٢٨.٦%) فارتفع من (٢٠٧) مصنع عام ١٩٧٠ الى (١٦٠٩) مصنعاً عام ١٩٨٤ وارتفع عدد العمال من (٩) الاف عامل الى

(١٠٨) الف عامل بنهاية عام ١٩٨٤، وحققت قطاعات الصناعة خلال خطة التنمية الثالثة نمواً سنوياً بمتوسط (١٤.١%)[١٨].

اما عن توزيع التراخيص الصناعية حسب مناطق المملكة العربية السعودية، جاءت المنطقة الوسطى في الدرجة الاولى (٣٨.٩%) عام ١٩٨٤ مقارنة بـ (٣٠.٥%) عام ١٩٨٠ ومن ثم المنطقة الشرقية (٢٢.٣%) عام ١٩٨٤ مقارنة بـ (٢٢.٨%) عام ١٩٨٠ وقد حققت المناطق الشمالية والجنوبية الغربية زيادة بسيطة خلال مدة خطة التنمية الثالثة[١٩].

جاء تركيز الحكومة السعودية على المناطق الوسطى والغربية والشرقية لما تتمتع به تلك المناطق بميزة صناعية فهي تشكل اكبر نسبة من السوق المحلية ومصادر المواد الاولية والقوى العاملة والخدمات الصناعية المساندة فضلا عن الروابط الصناعية اللازمة لمعظم المناطق الصناعية[٢٠].

شهدت المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية توسعاً كبيراً وخططت وزارة الصناعة لزيادة مساحة تلك المدن ولاسيما المدن الصناعية الرئيسة في كل من الرياض وجدة والدمام وكانت المدينة الصناعية في الرياض قد بلغت مساحتها (٥٣٦.١) هكتار والتي استوعبت (٥٣١) مصنعاً، وفي مدينة جدة بلغت مساحتا (٤٩٢) هكتار واستوعبت (٣٢٥) مصنعاً، وفي مدينة الدمام الصناعية بلغت مساحتها (٤١٤) هكتار واستوعبت (٢٧٠) مصنعاً، كما ان هناك مدناً صناعية في كل من القصيم والاحساء، وجرى العمل على توسعتها وحددت اراضي صناعية في مكة المكرمة والمدينة المنورة وخميس مشيط وحائل وتبوك[٢١].

كانت التسهيلات التي وفرتها الحكومة السعودية ولاسيما القروض الميسرة المعفاة من الفوائد وتوفير سوق محلي مضمون بالنسبة للصناعات المحلية دورا في زيادة عدد المصانع، اذ اعطيت تراخيص لـ (١٨٦) مصنعاً برأسمال قدرة (٥٩.٧٨) مليار ريال واستحوذت مصانع المنتجات الكيميائي والبلاستيكية على اعلى نسبة من اجمالي راس المال المستثمر (٣٦%) وتليها منتجات مواد البناء (٣٠.٥%) والمنتجات المعدنية والمعدات (١٧.٦%) واستحوذت تلك القطاعات على نسبة (٨٤.١%) من اجمالي راس المال المستثمر في المصانع العامة والباقي اشتمل على الصناعات الاخرى مثل المواد الغذائية والمشروبات ومنتجات الورق ومعدات النقل، وكانت لتلك التسهيلات دور فعال في الاسراع بالتنمية الصناعية في البلاد

هي والقروض بواسطة صندوق التنمية الصناعية السعودية وبلغ ما قدمه الصندوق منذ تأسيسه حوالي (١٠.١) مليار ريال وكانت صناعة الاسمنت هي المستفيد الاكبر من القروض التي استحوذت على حوالي (٣.٢٦) مليار ريال بنسبة (٣٢%) من اجمالي القروض وبلغ عدد مصانع الاسمنت في المملكة (٨) مصنعاً بطاقة انتاجية قدرها (١٠.٦) مليون طن متري سنوياً عام ١٩٨٦[٢٢].

دخلت في عام ١٩٨٦ (٨٣) مصنعاً جديداً برأسمال قدره (٢٧٧) مليون ريال مرحلة الانتاج في القطاع الخاص واصبح عدد المصانع المنتجة في المملكة العربية السعودية (٢٠٢٢) مصنعاً برأسمال قدره (٨٦.٣) مليار ريال واستحوذت الصناعات الكيميائية والمطاط والبلاستك على (٥٣.١%) وصناعة مواد البناء والمنتجات المعدنية على (٢٣.١%) والمواد الغذائية والمشروبات (٦.٩%) وباقي الصناعات (٤.٥%)[٢٣].

وصل عدد المناطق الصناعية ثمان مناطق تبلغ مساحتها الاجمالية (٣٤٠٠) هكتار وبلغت تكاليف تطوير تلك المناطق نحو (١.٨) مليار ريال عمل فيها (٦٦٢) عاملاً تم انشاء منطقتين صناعيتين جديدتين في عسير وحائل فأصبحت مساحة المنطقة الصناعية في عسير (٣٧١.٧) هكتار، اما المنطقة الصناعية الاخرى في حائل فبلغت (٢٢٥) هكتار وهناك خطط لانشاء (٤) مناطق في الجوف وتبوك وعرعر وجيزان، وبلغت قيمة القروض التي قدمها صندوق الاستثمارات العامة خلال الدورة المالية ١٩٨٧ حوالي (١١٦) مليون ريال وبذلك وصل المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق حتى نهاية تلك المدة حوالي (٥٤.٨٢) مليار ريال كما تم توسعة مشروع مجمع حديد بالجبيل ليضيف مشتقات اخرى مثل الالواح والانابيب وغيرها، وفي مجال التسويق بدأت شركة (سابك) العمل على انشاء شركتين تسويقيتين احدهما في العاصمة البريطانية لندن وفي نيويورك فضلا عن مراكز اخرى في العاصمة اليابانية طوكيو[٢٤].

استهدفت خطة التنمية الرابعة لقطاع الصناعة معدل نمو مقداره (١٥.٥%) كما ساهم قطاع صناعة التكرير وصناعة البتروكيمياويات اللتان استحوذتا على حوالي (٥٥%) من الاستثمارات الاجمالية المتحققة في قطاع الصناعة، كما بلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي (٥.٧%) وفي مجال التوسع الصناعي تمكنت الشركة السعودية للصناعات الاساسية من تشغيل سبعة مصانع جديدة للبتروكيمياويات، وانشئ

(٢٦٤) مصنعاً جديداً في مجال الصناعات التحويلية، وزادت صادرات المملكة العربية السعودية من (٨١٦) مليار ريال عام ١٩٨٥ الى (٣٦١٢) مليون ريال عام ١٩٨٩[٢٥].

اما في مجال الاقراض الصناعي، فبلغ مجموع المبالغ خلال خطة التنمية الرابعة (٢٠٥٨) مليون ريال، وفي مجال التجهيزات الاساسية استكملت كل التجهيزات الاساسية لمدينتي الجبيل وينبع، اذ اصبحتا مهيئين لاستيعاب الاستثمارات الصناعية الجديدة، وبلغ مجموع المصانع العاملة والبالغ عددها (٧٨) مصنع في جبيل و(٢٩) في ينبع[٢٦].

تألف هيكل الانتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية من وحدتين رئيستين هما الصناعات الاساسية (الثقيلة والصناعات التحويلية والمتوسطة)، واعتمدت اغلب الصناعات الاساسية على النفط لتوفير المواد الخام، وتشغل وتمول من القطاع العام لضخامة حجم استثماراتها وتقنيتها المتطورة واستهلاكها المكثف للطاقة، وتشتمل تلك الصناعات في انتاج مصافي تكرير النفط والبالغ (٦٥٢) مليون برميل سنويا، وفي الصناعات البتروكيمياوية الى جانب صناعة المعادن الثقيلة والتي بلغ انتاجها (١٤) مليون طن عام ١٩٩٠، اما الصناعات التحويلية تتألف من سلسلة متنوعة من الصناعات كالمواد الغذائية ومواد البناء والصناعات المعدنية المختلفة، ويمتلك تلك الصناعة ويديرها القطاع الخاص الذي يحصل من الدولة على حوافز مالية تشجيعية عدة مثل تقديم القروض الصناعية طويلة الامد دون فوائد، وتاجير الاراضي للمصانع وسكن العمال في المناطق الصناعية المجهزة بكامل المرافق والخدمات باسعار رمزية واعطاء الافضلية للمنتجات الوطنية عند تجهيز مؤسسات الدولة واعفائها بشكل كامل من الضرائب عدا الزكاة الاسلامية التي تجب بواقع (٢.٥%) من راس المال اذا مر عليه عام كامل[٢٧].

بلغ عدد المصانع المنتجة عام ١٩٩٠ في قطاع الصناعات التحويلية (١٧٥٠) مصنع استثمرت حوالي (٢٦) بليون ريال وعمل فيها (١٣٥٠) موظف وعامل، وحققت الصادرات الصناعية بدون منتجات النفط (٣.٣) بليون ريال توزعت على المنتجات البتروكيمياوية والمعدنية وبنسبة بلغت (٧٧%)، فضلا عن الصناعات التحويلية الاخرى والتي بلغت في العام ذاته نسبة (٢٣%)[٢٨].

سعت الحكومة السعودية من خلال انشاء المصانع الى زيادة دخل المواطن السعودي ورفع كفاءة القوى البشرية السعودية العاملة للحد من استقدام العمالة الاجنبية، وكان لذلك اثر

فعال في تعجيل الحركة الصناعية، فبدأ الاهتمام على العمل وتنظيم بعثات دراسية خارجية للعمال السعوديين في المصانع فضلا عن عمل دورات تدريبية لهم[٢٩].

قدم صندوق التنمية الصناعية السعودي عام ١٩٩٠ قروضاً بلغت (٨٢٠.٩) مليون ريال استحوذت صناعة المواد الكيمياوية على نسبة (٥٢.٦%) من اجمالي قيمة القروض، تليها صناعة المنتجات المعدنية بنسبة (١١.٨%) وصناعة الغاز (٦.٤%) وصناعة المعدات الكهربائية (٥.١%)[٣٠]. والجدول الاتي يبين القروض التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي موزعة حسب القطاعات الصناعية.

جدول رقم (٢) القروض التي منحها صندوق التنمية الصناعية السعودي

القطاع	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
مواد غذائية	١٢٤	٦٣.٥	٦٣.٨	٤٩.٥	٢٥.٤	٧٣.٧	٩٥.٠
مشروبات	٦١	٣٧.٦	١٦.٦	٩.٧	٢٥.٤	٥.٤	٣.٤
منسوجات	٢٦	١٢.١	٧.٦	—	٨.٢	١٥.٣	٣٣.٤
منتجات جلود	٢	٩.٠	—	٣.١	٩.٢	١.٦	٥.٢
الاثاث الخشبي	١٣	٤.٣	٤.٣	١١.٧	١٠.٣	—	٣.١
منتجات الورق	١٥	٢١.٢	٦١.١	٢٣.٣	١٧.٢	٥٢.٢	٥٥.٠
مواد كيماوية	١٢٩	١٨٥.٦	١٨٠.٠	٢٦.٠	٩٣.٧	٢٠٣.٩	٨٨.٢
الغاز	١٢	٣٣.٥	٨.٢	٤٤.٠	٤.٢	٣.٩	١٤.٨
منتجات البلاستك	١١٠	٤٢.٧	٢٦.٧	٢٨.١	٩.٦	١٥.١	١٤.٧
منتجات الزجاج	١٨	١٤.١	—	١٠.٠	١.٣	٠.٩	٤٥.٦
الاسمنت	١١٨	٣٧٢.٥	٢٩٢.٥	٣٥٢.٦	٧١.٣	٢٦.٩	١٤.٧
مواد بناء اخرى	٤٤٢	٥٨.٥	٦٦.١	٢٥.٩	٢٦.٥	٠.٨	—
منتجات معدنية	٢٥٥	٦٩.١	٩٢.٢	٧٨.١	٣٩.٦	٣٣.٦	٧.٨
مكائن	١٢	١٠.٥	١٢.١	١٤.٥	١.٩	٦.٥	٢.٠
معدات كهربائية	١٥٣	٦٥.٢	٦٢.٢	٤٩.٥	١٣.٨	١٩.٠	٥.١
معدات نقل	١٣	١٤.٥	٥.٥	٧.٣	١٥.٢	١٢.٤	٢٨.١
منتجات اخرى	٢٣	٤.٢	١.٤	٢.٤	—	—	١٥.٥

١٩٨٩	٨٤.٤	٢٠.٠	٣٧.٦	٤.٢	١.٢	١.٢	١٨.٥	٤٣١.٦	٥٢.٦	٢٥.٢	٥٢.٦	٢.١	١.١	–	١.٩	٩٦.٥	٨.٣
١٩٩٠	٢١.٧	١٥.٦	٣٠.٤	١.٧	١١.٩	٥٥.٩	٢٥٤.٨	٢٦.١	٣٥.٩	٤٨.٣	٠.٠	١.٥	١١٥.١	٥.٥	١٣.٣	٢.٩	٤.٧
١٩٩١	٤٢.٩	٦.١	٧١.١	٤.٥	١٦.٣	٤٧.٣	٤٥٦.٢	٣.١	٤٩.٦	٦١.٧	٠.٠	١.٠	١٩٤.٢	٩.٩	٩.٥	٥٢.٦	٠.٧
١٩٩٢	٧٦.٣	٤.٨	١٠٧.٣	٤.٨	٢٤.٩	٧٦.٧	٤٢٩.٦	٠.٢	٦٣.٠	٥٣.٢	٠.٠	١.٢	١٤٣.٧	١٥.٣	٤٩.١	١٠٩.٥	٤.٦
١٩٩٣	١١٦.٩	٤٦.٥	١١٣.٢	٠.٦	٦.٦	٣٤.٠	٩٦.٤	٢٧.٢	١٦٦.٩	٤٣.٢	٠.٠	٢٩.٥	١٧٩.٩	٢٣.١	٨٤.٨	٥٤.٧	٦.٨
١٩٩٤	٩٦.٣	١٤.٥	٤١.٣	٣.٧	١٨.٢	١٠٤.٤	٣٦٧.٣	٨.٠	٩١.٩	١٣١.٤	٩٩١.٢	٢٢.٧	١١٩.٢	١٩.٢	٦٣.١	٣.٧	١٤.١
١٩٩٥	٢٤٩.٦	١.٥	٥٩.١	٣.٩	١١.٠	١.٤	٢.٨	٥.٦	٤٥.٥	٦٥٣.٧	٣٤.٠	١٧٨.٤	٩.٣	٦٥.٠	٧.٠	٥٢.٦	٠.٠

ادى الدعم الذي قدمته الحكومة السعودية الى زيادة عدد المصانع بالمملكة العربية السعودية حتى وصل مع نهاية عام ١٩٩٠ الى (١٨٥٢) مصنعاً وبلغ رأسمالها حوالي (١٦٠.٣) مليار ريال عمل فيها ما يزيد عن (٤٢) الف عامل[٣١].

بلغت اعداد المصانع الجديدة التي دخلت مرحلة الانتاج عام ١٩٩١ حوالي (٧٦) مصنعاً وبلغ رأسمالها حوالي (١.٦) مليار ريال عمل فيها ما يزيد عن (٤٤٧٠) عاملاً، منها (٢٧) مصنعاُ عملت في مجال صناعة المنتجات المعدنية وبلغ رأسمالها حوالي (٧٨٣.٨) مليون ريال، و(١٢) مصنعاً عملت في مجال الصناعات الكيمياوية والمنتجات البلاستيكية وبلغ رأسمالها حوالي (٢٧١.١) مليون ريال، و(١١) مصنعاً عملت في مجال صناعة الخزف ومواد البناء وبلغ رأسمالها حوالي (٢١٤.٦) مليون ريال، و(٦) مصانع عملت في مجال صناعة الخشب والاثاث بلغ رأسمالها (١٣٨.٤) مليون ريال[٣٢].

والجدول الاتي يبين عدد المصانع التي تم انشاؤها في المملكة العربية السعودية حتى عام ١٩٩١.

جدول رقم (٣) يبين عدد المصانع التي تم انشاؤها في السعودية حتى عام ١٩٩١

نوع الصناعات	عدد المصانع
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	٢٩٨
صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود	٥٣
صناعة الخشب والاثاث	٨٠
صناعة الورق والطباعة	١٣٠
الصناعة الكيمياوية والمنتجات البلاستيكية	٣٠٧
صناعة الخزف ومواد البناء	٣٩٣
الصناعة المعدنية الاساسية	١٠
صناعة منتجات الالات والميكانيكية	٥٤٤
صناعة متنوعة اخرى	٥٠
النقل والتخزين	٢١

المصدر: المملكة العربية السعودية، صندوق النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩١، ص ١١٧.

وازداد عدد المصانع المنتجة والمرخصة بموجب نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية حتى نهاية عام ١٩٩٢ نحو ٢٠٣٦ مصنعاً رأسمالها (١٣٨.٥) مليار ريال عمل فيها ما يقارب (١٧٥) الف عامل[٣٣].

اصدرت وزارة الصناعة عام ١٩٩٥ تراخيص جديدة لإنشاء (٥٦٨) مصنعاً بلغ اجمالي تمويلها حوالي (١٦.٤) مليار ريال لتعمل بمختلف الانشطة الصناعية، وبلغ العدد الاجمالي للمصانع العاملة بالمملكة العربية السعودية والمرخصة بموجب نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية حتى نهاية عام ١٩٩٥ نحو (٢٥٩٨) مصنعاً بلغ رأسمالها حوالي (١٥٧.٤) مليار ريال عمل فيها ما يقارب (٢١٠) الف عامل[٣٤].

زاد عدد المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية مع نهاية خطة التنمية الخامسة عام ١٩٩٥ وبلغت حسب احصائيات وزارة التخطيط والتنمية الى (١٤) مدينة

صناعية في المجالين المدني والعسكري واهمها في جبيل وينبع والدمام، ففي مجال الصناعات المدنية بلغ عدد المصانع (٤٠٤) مصنعا للمواد الغذائية، و(١١٥) مصنع للمنسوجات والملابس الجاهزة، و(٤٧٦) مصنع لمواد البناء والزجاجيات، (٧٣٠) للمواد المعدنية والمعدات، و(٨١) للصناعات المتنوعة، كما وجد في المملكة العربية السعودية صناعات ثقيلة اهمها الحديد والصلب التي وصل انتاجها مع نهاية الخطة الخامسة الى (٣٥٠) الف طن حديد، واهم موقع لتلك المصانع في جبيل، اما الصناعات العسكرية فتعد المملكة العربية السعودية من اوائل الدول العربية التي فكرت بإنشاء التصنيع العسكري[٣٥].

وضعت المملكة العربية السعودية خططاً للتصنيع العسكري من خلال تأسيس مؤسستين هما الهيئة العامة للصناعات الحربية ومؤسسة الصناعات العسكرية، وكان اول المشاريع السعودية اقامة مصنع لإنتاج البندقية الهجومية من طراز (C13) وذخائرها[٣٦]، وتم توقيع بروتوكول عام ١٩٩٥ مع البرازيل في مجال انتاج الاسلحة المشتركة، وتم الاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية في العام نفسه على انتاج بندقيتين من طراز (M1) و (M16)، وشهدت صناعة الاسلحة في المملكة العربية السعودية تطورات عديدة حتى وصلت الى تحقيق نوعاً من الاكتفاء الذاتي في صناعة الاسلحة الشخصية، وشهدت مدينة الخرج انتعاشاً اقتصادياً بوجود المؤسسة الصناعية العسكرية وحصل عدد كبير من المواطنين على وظائف في المصانع العسكري[٣٧].

وجه الملك فهد بن عبد العزيز لنقل التقنية المتقدمة الى المملكة العربية السعودية وذلك من خلال النهضة الصناعية والاستفادة من العقود الضخمة مع الشركات العالمية وايجاد فرص عمل جديدة للشباب في المؤسسات الصناعية[٣٨]، وعملت الحكومة السعودية على اصدار نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية عام ١٩٩٥ والذي تضمن[٣٩]:

١- اعفاء كل المستوردات اللازمة للمشاريع الصناعية من الرسوم الكمركية وتشمل الآلات والادوات والمعدات والاجهزة وقطع الغيار والمواد الخام والاولية وعلب واسطوانات التعبئة.

٢- منح قطع الاراضي اللازمة ببناء المصانع.

٣- حماية الانتاج المحلي عن طريق:

أ- تحديد حجم المستوردات الاجنبية من السلع المماثلة للمنتجات المحلية او منعها.

ب- رفع الرسوم الكمركية على المستوردات الاجنبية.

ج- تقديم المساعدات المالية للمشاريع الصناعية.

د- اعفاء المنتوجات المحلية المصدرة من رسوم التصدير.

من خلال التطور والنمو الذي شهدته الصناعات الوطنية في المملكة العربية السعودية يمكن القول انها حظيت بنصيب وافر من الرعاية والاهتمام في عهد الملك فهد بن عبد العزيز، اذ كانت له رؤية اقتصادية واضحة اسهمت في انعاش البلاد اقتصادياً من خلال تشجيعه للصناعات الوطنية ودعم المنتج المحلي.

النتائج:

عرفت المملكة العربية السعودية التطورات الصناعية بعد ان كانت تعتمد على الموارد البسيطة والبدائية ولكن بعد ان اصبحت الحاجة ملحة من اجل تغيير ذلك الواقع لاسيما بعد ازدياد الصادرات النفطية وكثرة الاموال التي يتم الحصول عليها من الشركات الاستثمارية العاملة في المملكة بمجال النفط، وما نتج عنه من فوائض مالية التي كان لها الدور المباشر في تطوير البنى التحتية داخل المملكة، محققة بذلك نقلة نوعية في مختلف القطاعات الصناعية، والعمل على بذل الجهود من اجل وضع خطط مستقبلية من اجل دفع عجلة التقدم الى الامام للوصول الى مصاف الدول المتقدمة والمتطورة، وذلك لان المملكة العربية السعودية تتمتع بموقع استراتيجي مهم وكذلك اراضيها تزخر بثروة اقتصادية هائلة وهي النفط والغاز، فضلا عن وجود الثروة المعدنية الاخرى منها الذهب والفضة والمعادن الاخرى الفلزية واللافلزية، وكان لاتساع رقعتها الجغرافية ان تحاذي مجموعة من الدول العربية مما ساعد على ان تكون لها حدود مشتركة وطرق تجارية ضخمة، كما كان لها دور واضح في طرق الملاحة البحرية لأنها تطل على الخليج العربي والبحر الاحمر.

الاحالات

(١) الصناعات الاساسية: هي مجموعة من الصناعات الثقيلة التي تتطلب قدراً كبيراً من الاستثمار في مجال الطاقة ورأس المال، وفي الغالب تكون تلك الصناعات مشتركة مع شركات امريكية او اوربية وانت انتاجها معد للتصدير مثل صناعة البتروكيمياويات والحديد والصلب والصناعات الاخرى التي اصبح لها دور كبير. للتفاصيل ينظر: حامد عباس محمد المرزوكي، اتجاهات الانفاق العام في الدول العربية الريعية (المملكة العربية السعودية انموذجاً)، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨، ص ١٣٠.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٩٠.

[٣] اليكسي فاسلييف، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين، ط٤، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣، ص ٦٤٩.

[٤] فهاد بن معتاد الحمد، التطورات النظامية والتنقلية في الحكم والادارة في عهد الملك خالد، شركة العبيكان، الرياض، ٢٠١٠، ص ١٥٤.

[٥] وليد حمدي الاعظمي، العلاقات السعودية الامريكية وامن الخليج، دراسات في وثائق غير منشورة، ١٩٦٥-١٩٩١، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٢، ص ٢٩.

[٦] المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة، ص ٢٥٨؛ محمد عبد الرحمن العسومي، التنمية الصناعية في دول الخليج العربي في ظل العولمة، دراسات استراتيجية، عدد ١٥٣، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٠.

[٧] المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، ادارة الابحاث الاقتصادية والاحصاء التقرير السنوي لعام، ١٩٨٣، ص ٩٩.

[٨] المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، ج١، مطابع الفرزدق، الرياض، ١٩٨٦، ص ١٨٥-١٨٦.

[٩] المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٢، ص ٩١.

[١٠] محمود محمد سيف، جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٣٤٨.

[١١] المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٣، ص ٩٩.

[١٢] المصدر نفسه، ص ١٠٥.

[١٣] صحيفة الجزيرة (السعودية) العدد ٤٥٦٣ في ٢٧ اذار ١٩٨٥.

[١٤] جادة هادي نصر الله، دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٨٢.

[١٥] المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٣، ص ١٠٥.

[١٦] المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٤، ص ١٠٧.

[١٧] المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، المصدر السابق، ص ٦٢.

[١٨] المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

[١٩] المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة، المصدر السابق ، ص ٢٢٥.

[٢٠] معهد الدراسات الدبلوماسية، بحوث دبلوماسية، ج١، المصدر السابق، ص ١٩٨.

[21] CIA Research Report, The Middle East 1987, Report from CIA, 24 October 1986, Film 3, No. 384.

(٢٢) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٦، ص ٢٦.

(٢٣) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٧، ص ٢٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٦-١٧؛

FCO, 8/6856 Internal Affairs in Saudi Arabia, 1987.

(٢٥) المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة، ص ٢٥٩.

(٢٦) المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة ، ص ٢٦٠.

(٢٧) عصام عبد الفتاح، الملك عبد الله وعرش ال سعود شمس العرب لا تغيب، كنوز الشرق للمعرفة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٩-٣١.

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ٣٠.

(٢٩) عزة النصر، الوطن العربي والاتجاه السياسي والملامح الاقتصادية، دار اليقظة للنشر، سوريا، د.ت، ص ١٢٧.

(٣٠) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٩، ص ١٢٣.

(٣١) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩٠، ص ١١٧.

(٣٢) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩١، ص ١١٦.

(٣٣) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩٢، ص ١١٨.

(٣٤) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩٥، ص ١٢١.

(٣٥) ميثاق خير الله جلود، الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص ٢٧٢-٢٧٣.

(36) Laurent L. Jacque, International Corporate Finance, + Website: Value Creation with Currency, Canada, 2014, P 391.

(٣٧) ميثاق خير الله جلود، المصدر السابق ، ص ٢٧٤.

(٣٨) المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، المصدر السابق، ص ٨١.

(٣٩) المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد٤، ص ٤٥-٤٦.

English Reference

- Hamed Abbas Mohammed Marzouki, public spending trends in rentier Arab countries (Saudi Arabia as a model), PhD thesis, Faculty of administration and Economics, University of Kufa, 2008.
- Alexey Vasiliev, the history of Saudi Arabia from the eighteenth century to the end of the twentieth century, Vol.4, publications publishing and distribution company, Beirut, 2013.
- Fahad bin Matad Al-Hamad, systemic and transitional developments in governance and administration during the reign of King Khalid, Obeikan company, Riyadh, 2010.

- Walid Hamdi Al-Azami, Saudi-American relations and Gulf Security, Studies in unpublished documents, 1965-1991, Dar Al-Hikma, Baghdad, 1992.
- Mohammed Abdulrahman Al-assoumi, industrial development in the Arab Gulf countries under globalization, Strategic Studies, No. 153, Emirates Center for Strategic Studies and research, Abu Dhabi, 2010.
- Kingdom of Saudi Arabia, Saudi Arabian Monetary Agency, Department of Economic Research and Statistics annual report, 1983.
- Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Foreign Affairs, Institute of Diplomatic Studies, C1, Al-Farzad printing house, Riyadh, 1986.
- Al-Jazeera newspaper (Saudi Arabia) No. 4563 on March 27, 1985.
- Hadi Nasrallah Avenue, a study in the internal politics of Saudi Arabia, Al-Hilal House and library, Beirut, 2010.
- Kingdom of Saudi Arabia, Saudi Arabian Monetary Agency, annual report 1982, 1983.
- CIA Research Report, The Middle East 1987, Report from CIA, 24 October 1986, Film 3, No.
- Essam Abdel Fattah, King Abdullah and the throne of Saud, the sun of Arabia is not absent, treasures of the East for knowledge, Cairo, 2008.
- Azza Al-Nasr, the Arab homeland, political trend and economic features, Al-Wakaya publishing house, Syria, Dr.T.
- Meethaq Khairallah jalloud, the economic situation in the kingdom of Saudi Arabia, Center for Regional Studies, University of Mosul, 2013.
- Laurent L. Jacque, International Corporate Finance, + Website: Value Creation with Currency, Canada, 2014.